CDL-UD(2019)031
Or. Ar

EUROPEAN COMMISSION FOR DEMOCRACY THROUGH LAW (VENICE COMMISSION)

in co-operation with

THE PRIME MINISTRY OF JORDAN / INSTITUTIONAL PERFORMANCE AND POLICY DEPARTMENT

AND

THE GENERAL PERSONNEL COUNCIL OF PALESTINE[1]

10th Regional seminar for senior public officials

UniDem Med

"LEADING INNOVATION IN THE CIVIL SERVICE: FROM RULE OF LAW STANDARDS TO LEADERSHIP"

W Hotel
Amman, Jordan

4 – 6 November 2019

ETHICS, TRANSPARENCY AND INTEGRITY AS ACCELERATORS FOR DEMOCRATIC REFORMS

NATIONAL EXPERIENCE - TUNISIA

Ms Sarah BOUCHAA (Public Services advisor, Directorate General of Administration and Civil Service, Ministry of the Civil Service, Modernisation of the Administration and Public Policy, Tunisia)

Ms Ines KHARRAT (Public Services advisor, Directorate General of Good Governance, Presidency of the Government, Tunisia)

Ensuring Sustainable Democratic Governance and Human Rights in the Southern Mediterranean

[1] This designation shall not be construed as recognition of a State of Palestine and is without prejudice to the individual positions of Council of Europe and European Union member States on this issue.

مبادرات الجمهورية التونسية في الشفافية والمساءلة والحكومة المفتوحة لتعزيز النزاهة والوقاية من الفساد

الملتقى العاشر للجنة البندقية التابعة لمجلس أوروبا
رئاسة الحكومة التونسية
الأردن من 4 إلى 6 نوفمبر 2019

المفهوم القانوني والاصطلاحي للنزاهة

قانونا

مجموعة من المبادئ والسلوكيات التي تعكس التقيد بمقتضيات القانون ومقاصده و تجنب تضارب المصالح والامتناع عن أي عمل من شأنه المساس بثقة العموم في صحة وسلامة الأداء أو السلوك ومطابقته للضوابط التي تحكمه. (فصل 2 من المرسوم الإطاري 120 لسنة 2011)

اصطلاحا

مجموعة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل، والالتزام بمبدأ تجنب تضارب المصالح، والاهتمام بالمصلحة العامّة

النزاهة بين القانون والأخلاق

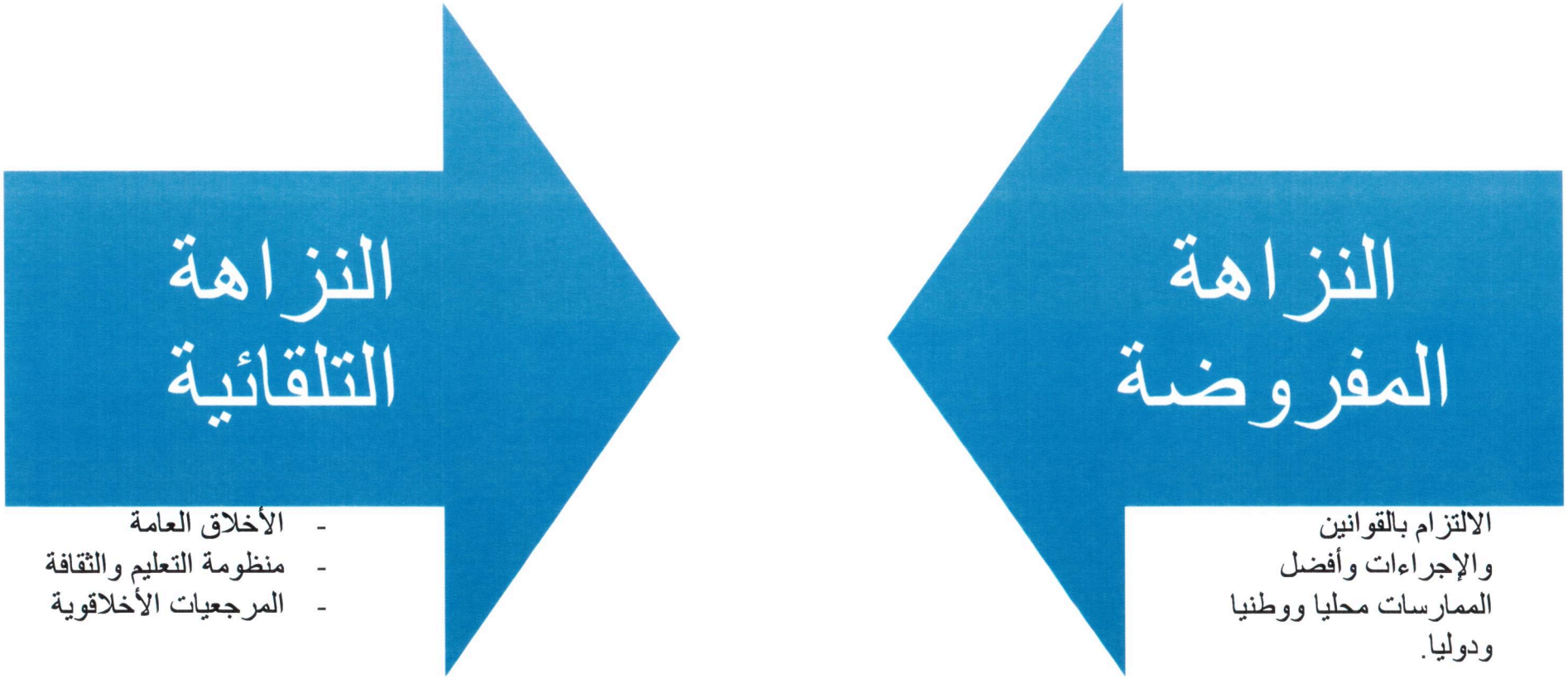

النظام الوطني للنزاهة

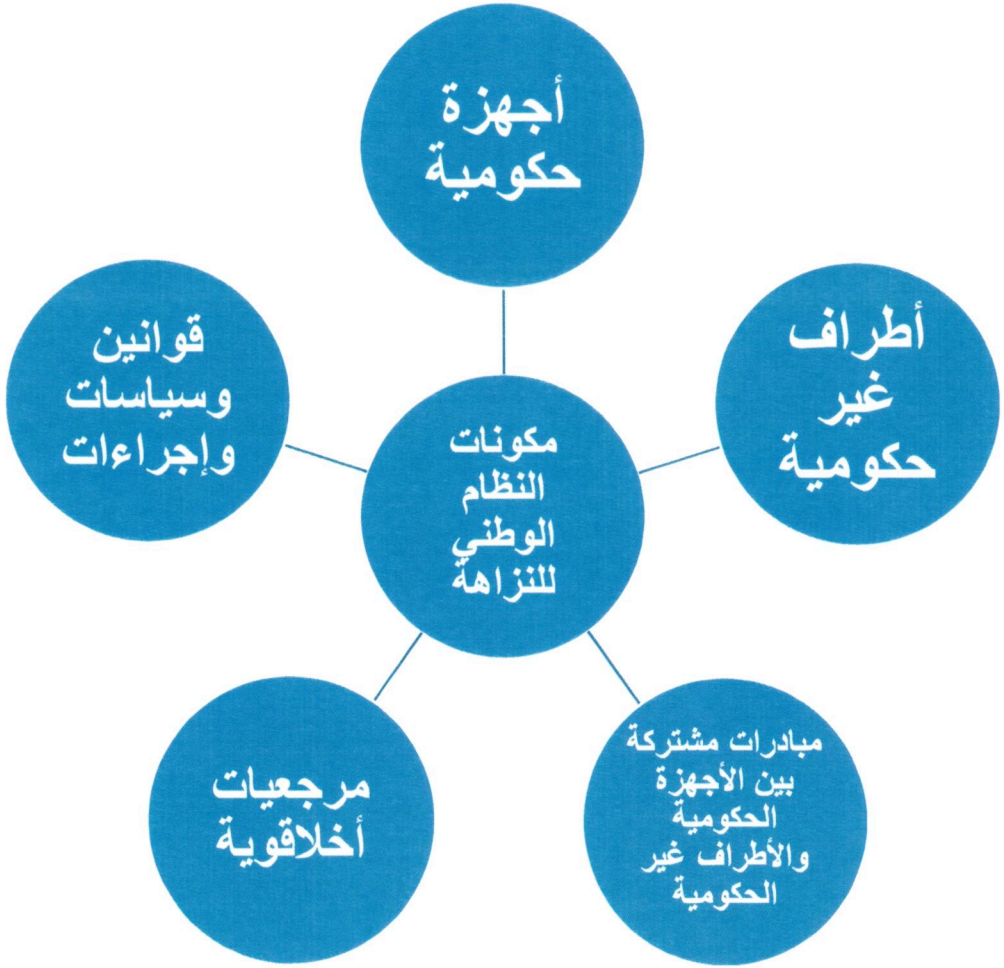

أجهزة حكومية

تعزيز هيئات الرقابة والتفقد والقضاء

تعزيز القدرات بالنسبة للمراقبين

قانون أساسي عدد 41 لسنة 2019 مؤرخ في 30 أفريل 2019 يتعلق بمحكمة المحاسبات وهو يحدد اختصاصات محمة المحاسبات وتنظيمها والإجراءات المتبعة أمامها

توزيع جديد للقضاء الإداري أمر حكومي عدد 620 لسنة 2017 مؤرخ في 25 ماي 2017 يتعلق بإحداث دوائر ابتدائية متفرعة عن المحكمة الإدارية بالجهات وبضبط نطاقها الترابي (12 دائرة جهوية)

خلايا الحوكمة

أمر حكومي عدد 1158 لسنة 2016 مؤرخ في 12 أوت 2016 يتعلق بإحداث خلايا الحوكمة وضبط مشمولاتها

احداث خلايا الحوكمة بالوزارات والمؤسسات والمنشآت العمومية والولايات والبلديات

دعم قدرات رؤساء خلايا الحوكة بالهياكل المركزية والجهوية والمحلية عبر تنفيذ برنامج تكويني متكامل يشمل محاور النزاهة والتوقي من الفساد وآليات إعداد خارطة مخاطر,

صياغة دليل إجراءات يساعد على توحيد آليات تدخل عمل خلايا الحوكمة وتدعيم تموقعها وتفاعلها مع المهن الأخرى بقية الإدارات صلب الهياكل الراجعة إليها بالنظر (التفقديات، التدقيق الداخلي، الرقابة،...).

اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب

قانون أساسي عدد 26 لسنة 2015 مؤرخ في 7 أوت 2015 يتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال.

الباب الثاني في مكافحة غسل الأموال وزجره وقسميه في منع المسالك المالية غير المشروعة وفي التصدي لتمويل الإرهاب وغسل الأموال وذلك بإحداث "اللّجنة التونسية للتحاليل المالية"

نظام لامركزي فعلي

قانون أساسي عدد 29 لسنة 2018 مؤرخ في 9 ماي 2018 يتعلق بمجلة الجماعات المحلية والذي يكرس مبادئ الشفافية والديمقراطية التشاركية وتعزيز دور الشباب في الحياة العامة بالبلديات والجماعات المحلية ومبدأ التدبير الحر.

تفعيل دور البلديات ودعم قدرات أعضاء المجالس البلدية عبر مركز إفادة ومركز التكوين ودعم اللامركزية.

إعادة تفعيل عقود الأهداف وعقود البرامج مع المنشآت والمؤسسات العمومية

في إطار حوكمة المنشآت والمؤسسات العمومية يتمّ حاليا اعداد عقود أهذاف وبرامج لضمان حسن تسيير الهيكل والمحافظة على التوازنات المالية في كنف الشفافية والفاعلية.

قوانين وسياسات واجراءات

- مرسوم إطاري عدد 120 لسنة 2011 مؤرخ في 14 نوفمبر 2011 يتعلـق بمكافحـة الفســاد
- رفع التحفظات المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 2012 والمصادق عليها بقانون عدد 16 لسنة 2008
- قانون أساسي عدد 22 لسنة 2016 مؤرخ في 24 مارس 2016 يتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة
- قانـون أساسي عدد 10 لسنة 2017 مؤرخ في 7 مارس 2017 يتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين
- القانون الأساسي عدد 73 لسنة 2016 المتعلق بالموافقة على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد
- قانون عدد 46 لسنة 2018 مؤرخ في 1 أوت 2018 يتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح
- قانــون عدد 52 لسنة 2018 مؤرخ في 29 أكتوبر 2018 يتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات

تطوير مرجعية وطنية للحوكمة بالتعاون مع المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية تشمل تكوين مكونين ومدققين ومرافقين ويجري العمل حاليا على تركيز المرجعية بعدد من المؤسسات والمنشآت النموذجية في إطار توجهات المخطط الخماسي للتنمية.

الأمر عدد 1039 المؤرّخ في 13 مارس 2014 المتعلّق **بتنظيم الصّفقات العموميّة** والذي يخضع منظومة الصفقات لمبادئ المنافسة وشفافية الإجراءات ونزاهتها وحرية المشاركة في الطلب العمومي والمساواة أمام الطلب العمومي.

منظومة الشّراءات العموميّة على الخط: www.tuneps.tn

منظومة إلكترونية "ء ـ مواطن" e-people على الخط. وتتمثل هذه المنظومة في بوّابة للمشاركة والتفاعل بين الإدارة والمتعاملين معها حيث تتضمّن بصفة خاصة طرق تواصل مختلفة ومتلائمة مع حاجيات المواطنين

بوابة الاستشارات العمومية e-participation تطبيقا للأمر الحكومي عدد 328 لسنة 2018 والمتعلق بتنظيم الاستشارات العمومية

قانون أساسي عدد 15 لسنة 2019 مؤرخ في 13 فيفري 2019 يتعلق بالقانون الأساسي للميزانية

مرجعيات أخلاقوية

مدونات سلوك العون العمومي

- أمر عدد 4030 لسنة 2014 مؤرخ في 3 أكتوبر 2014 يتعلق بالمصادقة على مدونة سلوك وأخلاقيات العون العمومي، وقد تمّ تكوين عدد من الإطارات في مجال المرجعيات المتّصلة بأخلاقيّات المهنة
- وتمّ إعداد أدلّة مرجعية حول تكوين المكوّنين في مجال الأخلاقيات المهنية والتصرّف في الموارد البشرية في القطاع العام طبق لمبادئ ومعايير مدوّنة سلوك وأخلاقيات العون العمومي وتقييم ومتابعة تقييم مدوّنة سلوك وأخلاقيات العون العمومي.

مدونات خاصة بعدد من المنشآت والمؤسسات العمومية

- بطلب من الهياكل العمومية تم وضع عدد من المدونات الخاصة مثل ديوان الطيران المدني والمطارات، الشركة التونسية للكهرباء والغاز، الشركة التونسية للملاحة، الوكالة الفنّية للنقل البرّي، الصندوق الوطني للتأمين على المرض، الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل....

مدونات قطاعية

- تمّ اعداد مشاريع مدونات سلوك قطاعية (مهنيّ صحة وقوات الأمن الداخلي وقطاع الدفاع) بالإضافة إلى مشروع مدونة سلوك الأعوان المكلفين بالشراءات العمومية)

كما تمّ وضع معايير محاسبية خاصة بالجمعيات والأحزاب السياسية (أخلقة الحياة العامة)

أجهزة غير حكومية

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

قانون أساسي عدد 59 لسنة 2017 مؤرخ في 24 أوت 2017 يتعلق بهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد

تسهم الهيئة في وضع ومتابعة وتنفيذ سياسات الحوكمة الرشيدة ومنع الفساد ومكافحته

هيئة النفاذ إلى المعلومة

قانون أساسي عدد 22 لسنة 2016 مؤرخ في 24 مارس 2016 يتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة

وتم انتخاب أعضائها يوم 18 جويلية 2017

في 1 فيفري2018أصدرت الهيئة أولى قراراتها في إطار ممارستها لاختصاصها القضائي في البت في الدعاوى المتعلقة برفض مطالب النفاذ إلى المعلومة

الإعلام

مرسوم عدد 116 لسنة 2011 يتعلق بحرية الاتصال السمعي والبصري وبإحداث هيئة عليا مستقلة للاتصال السمعي والبصري

دعم قدرات الصحافة الاستقصائية

منظمات المجتمع المدني

منظمة البوصلة تعدّ تقارير سنوية لأشغال مجلس النواب عن طريق تقييم اللجان والكتل والنواب وركزت مرصد للبلديات ومجلس نواب الشعب ومرصد ميزانية

منظمة أنا يقظ : تقييم أداء رئيس الحكومة من خلال ما التزم به أمام مجلس نواب الشعب.

الجمعية التونسية للمراقبين العموميين: عبر تطوير منظومة كبران والتي تتعلق (www.cabrane.com) بمتابعة المشاريع العمومية في مجال البنية التحتية وعبراعداد مؤشر حوكمة المنشآت العمومية

مبادرات مشتركة بين الأجهزة الحكومية والأطراف غير الحكومية

الأكاديمية الدولية للحوكمة الرشيدة:

تكوين إطارات عليا وممثلين عن القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني واعداد مشاريع تغيير يتم متابعتها بعد الدورة التكوينية مثل حوكمة الصفقات العمومية والتصرف في تضارب المصالح في قطاع الصحة و حوكمة المشاريع العمومية و الحوكمة الرشيدة وإشراك الأطراف المعنية والحوكمة واللامركزية

ويتكون المجلس العلمي من ممثلين عن الهياكل العمومية وعن منظمات المجتمع المدني

شراكة الحكومة المفتوحة

تتضمن لجنة قيادة البرنامج مناصفة ممثلين عن الهياكل العمومية وممثلين عن المجتمع المدني وتشمل محاور خطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة:

المحور الاول: تكريس حق النفاذ إلى المعلومة وفتح البيانات العمومية

المحور الثاني: دعم الشفافية في مجال التصرّف في الموارد الطبيعية

المحور الثالث: تكريس النزاهة والمقاربة التشاركية والحوكمة المحلية

المحور الرابع: تحسين جودة الخدمات الإدارية

الاستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد

2020-2016

خطة العمل التنفيذية 2016-2018

خطة العمل التنفيذية 2019-2020

المراحل القادمة:

- تركيز المحكمة الدستورية حسب ما نصّ عليه الدستور في الفصل118.
- تركيز بقية الهيئات الدستورية المستقلة والتي تعمل على تركيز الديمقراطية.
- إعادة تصوّر منظومة الوظيفة العمومية باعتبار معايير الكفاءة والنجاعة والحراك الوظيفي خاصة فيما يتعلق بالوظائف ذات المخاطر العالية.
- دعم الدور الرقابي لمجلس نواب الشعب.
- استكمال الإنخراط في المبادرات الدولية ذات العلاقة بتعزيز الشفافية والنزاهة (مبادرة EITI الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية ، شراكة التعاقد المفتوح Open Contracting Partnership وغيرها من المبادرات الدولية الرائدة في المجال)

شكرا لانتباهكم